

ذكرت تقارير إذاعية الثلاثاء، أن الصحفيين والأطباء والصيادلة في اليونان يعتزمون الإضراب عن العمل اليوم لمدة 24 ساعة احتجاجاً على إجراءات التقشف وذلك استجابة لدعوة أكبر نقابتين عماليتين في اليونان.

وهذا الإضراب الذي دعت إليه نقابتا جي.إس.إي.إي للقطاع الخاص وأيه.دي.إي.دي.واي للقطاع العام سيكون الثاني من نوعه خلال أقل من شهر.

يأتي الإضراب العام المنتظر اليوم، في الوقت الذي تتفاوض فيه الحكومة مع ممثلي الدائنين الدوليين بشأن حزمة إجراءات التقشف الجديدة المطلوبة من أجل صرف دفعة جديدة من حزمة قروض الإنقاذ الدولية المقررة لليونان.

تستهدف حزمة التقشف الجديدة توفير 5,31 مليار يورو (17,5 مليار دولار) مقابل الحصول على دفعة قروض بقيمة 31,5 مليار يورو.

يأتي ذلك فيما استبعد وزير مالية اليونان إينوس ستورناراس أول أمس التوصل لاتفاق بشأن حزمة جديدة من إجراءات التقشف مع الدائنين الدوليين للبلاد قبل انعقاد القمة الأوروبية المقررة في وقت لاحق من الأسبوع الحالي.

كانت الحكومة اليونانية تأمل في التوصل إلى اتفاق مع ممثلي الدائنين الدوليين وهم الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي الذين يشكلون معا "الترويكا" بشأن سلسلة من إجراءات خفض الإنفاق وزيادة الضرائب وزيادة سن التقاعد من 65 عاماً إلى 67 عاماً وزيادة عدد أيام العمل أسبوعياً إلى 6 أيام وهي إجراءات مفروضة شعبياً قبل القمة الأوروبية المقررة يوم 18 أكتوبر الحالي.

وقال ستورناراس إن التوصل إلى اتفاق قبل القمة: "سيكون صعباً للغاية".

وأضاف أن المفاوضات ستتواصل بعد القمة مباشرة في محاولة لإزالة الخلافات بشأن خفض الإنفاق والذي يشمل تسريح 15 ألف موظف حكومي فوراً إلى جانب تخفيضات في الأجور ومرتببات التقاعد.

وقال الوزير إنه رغم تأخير التوصل إلى اتفاق فإن أثينا تأمل في صرف الدفعة الجديدة من قروض الإنقاذ بحلول منتصف نوفمبر المقبل.

يأتي ذلك فيما أعربت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن اعتقادها بأن اليونان حققت تقدماً كبيراً في مكافحة الأزمة المالية والاقتصادية.

وقالت ميركل الثلاثاء، خلال مؤتمر لأرباب العمل الألمان في برلين: "يمكن قول الكثير عن اليونان، لكن الكثير من الأشياء دخلت حيز التنفيذ هناك".

وذكرت ميركل أن هناك الكثير من الإصلاحات حدثت ببطء على عكس ما كان مأمولاً، وليس بنفس الفعالية المنشودة، إلا أنها أوضحت أن ذلك غير شيء في طريقة التفكير بأكملها، موضحة أن أوروبا تحركت لمكافحة الأزمة ككتلة كبيرة "حتى لو لم نصل بعد إلى نهاية الطريق".

ووفقاً للأرقام الرسمية فإنه بعد عامين من تطبيق إجراءات التقشف أصبح واحد من كل أربعة يونانيين في سن العمل عاطل.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 17/10/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com